● المرئي الآن وجود تحولات تسير بخطط المسار السريع حفرت نفسها عميقا في مشهد زمني يقاس بعقد ونصف من التطور والنماء في حقل التنمية عموما.

والمشهد التربوي قد حاز على قسط كبير من هذا الانجاز تبدى ذلك في شكل توسع هائل في التعليم الاساسي الذي اصبح يغطي التجمعات السكانية رغم تشتتها، ونهوض كمي ونوعي لعل من أبرزه إعادة النظر في المناهج، وتوحيد التعليم، وإحلال خبرات تدريسية وطنية محل الاجانب.

ومع كل ذلك تظل حزمة من الأسئلة تتقافز على سطح المشهد التربوي باحثة عن اجابة، وجلها يتعلق بطبيعة الدور الذي تتسنمه وزارة التربية والتعليم تجاه العديد من القضايا كالتعليم الديني والأهلي والخاص والأمية والمفاهيم التي يجب ان تترسخ في المنهج.... الخ..

هذه الأسئلة وقضايا أخرى طرحت على طاولة الاستاذ الدكتور/ عبدالسلام محمد الجوفي وزير التربية والتعليم وهذه الحصيلة:

وزير التربية والتعليم الاستاذ الدكتور / عبدالسلام الجوفي لـ الثورة:

١٥٠ مدرسة جديدة ومطابع في المكلا ستفتتح في ٢٢ مايو

❑ ٢٥٠ مليون دولار تمويلات جديدة و١٨٠٠ مدرسة تعليم أساسي موجودة
❑ ماضون في تطبيق قانون التعليم العام على التعليم بكافة أنواعه
❑ لا حقيقة لوجود ضغوط دولية لتغيير المناهج والدليل أننا بدأنا منذ ١٢ عاما

حوار/ عبدالله محمد حزام

● دكتور عبدالسلام الوحدة اليمنية كقيمة تاريخية ثقافية وطنية ماذا اكسبت الجيل الحاضر على الصعيد التربوي؟

– بالنسبة للتربية والتعليم لم تكن الوحدة اليمنية أمراً يمكن الحديث عنه بسهولة لأن الوحدة غيرت من المفهوم التربوي في مختلف جوانبه، فالمفاهيم التربوية قد تغيرت بشكل جذري لأن الوحدة أتت وأتى معها الانفتاح والديمقراطية وحقوق الإنسان أي أن مفاهيم كثيرة كان لابد ان تتغير في المنهج إضافة إلى ذلك أتى مع الوحدة السلم الاجتماعي فقد تم حل مشكلة الحدود مع دول الجوار – وبالنسبة لنا في التربية والتعليم عرفنا تماما أين حدودنا فجغرافية اليمن اصبحت واضحة وتعاملنا معها على هذا الأساس كما أن الوحدة أتت برؤى جديدة للتطوير والتغيير فهي ثورة بكل ما تحمله الكلمة من معنى وليست حدثا عابرا، وعندما جاء الاستقرار بعد عام ١٩٩٤م كان لهذا الحدث دوره في التغيير وفي العملية التربوية برمتها ولهذا استطيع القول ان التربية والتعليم واكبت هذا التحول من خلال ادماج هذه المفاهيم في مناهجنا فقد بدأ المنهج يتحدث عن مشكلات مجتمعية كالسكان والبيئة والمياه ومفاهيم أخرى جديدة هي بالأساس مفاهيم تربوية مهمة لم تكن موجودة من قبل – وبتحديد أكثر صار – المفهوم التنموي هو مفهوم أهم فالوحدة ثورة جديدة جاءت لتعزيز كثير من القيم التي كانت مطلوبة وملحة على كل الأصعدة تاريخيا وثقافيا ووطنيا.

ثمار الوحدة

● شهد التعليم الأساسي توسعات كبيرة.. كيف تقيم واقعه الآن؟

– الدولة جندت كثيرا من إمكاناتها وسخرتها لخدمة التعليم وهذا أبرز ثمار الوحدة فقد اصبح التعليم هو رقم واحد في أجندة الدولة، والدلالة على ذلك اهتمام فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بهذا الحقل كما استفاد التعليم من حالة الاستقرار السياسي بفعل السياسة الخارجية الحكيمة لقيادتنا الرشيدة فقد ضخت تمويلات لدعم التعليم تزيد عن ٢٥٠ مليون دولار للخمس السنوات القادمة وهذا رقم تمويلي كبير سيسهم في بناء عدد من المدارس والبناء المؤسسي وبناء القدرات وفي حقيقة الأمر نحن نجني الآن ثمار السياسة الداخلية والخارجية الحكيمة لقيادتنا السياسية، التي انعكست ايجابا على القطاع التعليمي، وندين بالفضل لكل تلك التوجهات المخلصة وأشير هنا إلى أن توسع التعليم الأساسي جاء نتيجة ثلاثة عوامل رئيسية الأول توفير الامكانيات المادية وثانيا توفير الإرادة السياسية، وثالثا نمو الوعي لدى الناس بأهمية التعليم الأساسي مما أدى إلى توسعات كبيرة في التعليم الأساسي فنحن اليوم نتحدث عن ١٨٠٠ مدرسة منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية اليمنية.

مفاهيم موحدة

● كيف تقرأ نتائج توحيد التعليم حاضرا؟

– استطيع القول وبكل وضوح ان قضية توحيد التعليم كانت ضرورة يجب أن تطرق لأنها تتعلق ببناء جيل ينبغي ان يحمل مفاهيم موحدة ورؤية واحدة وهذا كان التوجه الأساسي للحكومة حرصا منها على مستقبل الأجيال وهذا ما تم بالفعل، وقد بدت نتائج هذا التوجه واضحة داخل الحقل التعليمي، وتسير بنفس المنوال الذي كنا نطمح إليه.

قانون واحد

● ماذا بشأن الترتيبات والإجراءات التي تعتزمون اتخاذها خصوصا بعد صدور تقرير لجنة تقييم التعليم الديني والأهلي والخاص؟

– هناك من يستغل المناخ الديمقراطي والحرية المتاحة لتحقيق مآرب وأهداف هي بعيدة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كقيم نبيلة وبعيدة أيضا عن التنشئة السليمة واعتقد أنه بقدر ما نحتاج إلى انفتاح على الآخر نحتاج إلى قوة القانون لكي نلزم الناس باحترام القانون وما نؤكد عليه هو عزم وزارة التربية والتعليم على تطبيق قانون التعليم العام الذي ينص تماما على عدم جواز وجود أي منهج غير منهج وزارة التربية والتعليم في كل المدارس سواء كانت مدارس حكومية او خاصة أو أهلية وفقا لقانون التعليم العام والأهلي والخاص ولائحته التنفيذية.

وإضافة إلى ذلك يجب أن يكون للمجالس المحلية دور فاعل في عملية الرقابة والوزارة مسئولة مسؤولية كاملة عن وضع التعليمات اللازمة في هذا الإطار.

المدرسة النموذجية

● إلى أين وصلتم في مشروعكم الطموح حول المدرسة النموذجية؟

– حاليا لدينا مدرستان نموذجيتان في محافظة عدن واحدة بنين والأخرى بنات، والآن لدينا مشروع طموح في المكلا وسيئون، أكثر تميزا ونسعى للبحث عن تمويلات لإيجاد مدارس نموذجية في كل المحافظات وفي نفس السياق نرحب بالقطاع الخاص للمساعدة في هذا المجال والدخول فيه، لأن هذا عمل تربوي يساهم في عملية تطوير الأداء.

تعاون فني

● إلى أي مدى أصبح التعاون مع مكتب التربية العربي الخليجي متقدما وما طبيعة هذا التعاون؟

– التعاون مع مكتب التربية لدول الخليج العربي حتى الآن هو تعاون فني وهذا ينبغي أن يكون واضحا، فنحن نستفيد من خبرات الأخوة في الخليج وهم كذلك وهو تعاون ثنائي الاتجاه تستفيد اليمن وتفيد من خبراتها خصوصا ولدينا خبرات متميزة كما يوجد في دول الخليج والكثير من الدول، وتساهم اليمن بفعالية في أنشطة المكتب.

مفاهيم مشتركة

● ماذا عن مشروع لتوحيد مناهج دول مكتب التربية العربي الخليجي؟

– نحن لا نتكلم عن التوحيد ونسخ صورة طبق الأصل من المناهج ولم يطرق كموضوع لكن هناك المواءمة والملاءمة وهناك القدر المشترك من المفاهيم التي يجب أن يحتويها المنهج في كل دول الخليج واليمن بمعنى لابد من قدر مشترك لكل المواد بالقدر الذي يحدث نوع من أنواع الانسجام والتراكم الموجود.

إدعاءات زائفة

● أسألك عن حقيقة ما يُطرح من أن اعادة النظر في المناهج وتغييرها يأتي ضمن موجة ضغوط دولية؟!

– نحن نقول الحقيقة، فعملية تطوير المناهج بدأت في الجمهورية اليمنية منذ ١٢ عاماً، وأنهينا هذا العام منهج سنة التميز وهو منهج الثالث الثانوي الذي لم يُدرّس العام الماضي، وأتساءل بعد ذلك هل الضغوط منذ ذلك الحين أم بعد أحداث سبتمبر؟! وهنا يتضح زيف ادعاء أن تغيير المنهج جاء بضغوط دولية.

ينبغي التأكيد على أن اليمن لديها خطة وبرنامج وسياسة موضوعة منذ فترة طويلة، بل أؤكد تماماً على أن العملية التعليمية، وعلى وجه الخصوص هي عملية ديناميكية اذا لم تتطور وتتغير وتأخذ حجمها الحقيقي من الاهتمام والدور والتجدد بين فترة وأخرى الى جانب وجود تغذية راجعة ومتغيرات جديدة وكل هذه القضايا ضرورية ما لم ستكن المناهج جامدة.

كما أن علينا التنبه الى أننا نعيش سباقاً مع العصر، فالطالب يشاهد الستلايت والإنترنت، بل يطّلع تقريباً على كل وسائط الاتصال، وهذا يعقّد الأمور مما يتطلب اعادة مراجعة للمنهج من وقت الى آخر، ومناهجنا ليست جامدة لأن لدينا موجهين وتغذية راجعة.

أيضاً المنهج ليس كتاباً منزّلاً لأنه عمل بشري ينبغي أن يراجع بين وقت وآخر، برغم صعوبة ذلك لأنه عمل مضنٍ، لكن لابد من مرونة في ذلك، ونؤكد أن اعادة النظر في المناهج أمر لا علاقة له بأحداث حدثت أمس أو اليوم، ولا لها علاقة بضغوط دولية، بل هي ضرورة من ضرورات العمل التربوي، وقضية فنية تربوية بحتة.

على سبيل المثال: عندما قامت الوحدة اليمنية أدخلنا مفاهيم جديدة في المنهج حول الديمقراطية وحقوق الانسان، لأن مناهجنا لم تكن تتطرق لذلك، إذن هل تستمر مناهجنا منذ الثمانينات بعيدة عن هذه المفاهم الجديدة؟! دعني أسوق لك مثالاً آخر: اليوم لدينا قضايا أخرى جديدة لقضايا البيئة ومشكلة المياه لم تكن موجودة من قبل، لهذا ينبغي أن تقود المناهج عملية التوعية وغرس هذه المفاهيم لدى الناشئة بوعي، وبالمقابل هناك قضايا ثابتة كالولاء الوطني والقيم الدينية والقيم المجتمعية الثابتة، وهذه قضايا لا تتغير، لكن نحن نتحدث عن تغيير في الأساليب والطرائق، وتطوير إدخال هذه المفاهيم مع الحفاظ على المفهوم نفسه، وأتحدث عن بقية العلوم المختلفة، فمثلاً الحاسوب والانجليزي لم تكن قضايا جديدة لابد من إدخالها الى المدرسة، لكن اليوم أصبحت قضايا هامة وضرورية في سياق التعلّم، وهذا ما تؤكد عليه البحوث التربوية، وبالمقابل أيضاً لابد أن نعي أننا نعمل في اطار امكانيات محددة، وأنا لا أتكلم على أننا سنغيّر غداً، لكن لابد أن تكون لدينا خطة واضحة، والكلام حول المنهج ليس محرّماً لأن هنا قد تكمن الاشكالية، فالمناهج والعملية التعليمية لابد لها من رؤى تطويرية وأساليب وفقاً للضرورات الوطنية، ورؤى التربويين وآليات العمل التربوي.. فالعمل في التربية ليس عملاً روتينياً اعتيادياً يأتي وزير ليغيّر منهج بقرار، لكن هناك عمل تربوي رصين، والتربويون يعرفون ذلك جيداً، وما يتردد ذلك أعتقد أنه نوعاً من المزايدة ولا صحة له.

■ المحرر يحاور الوزير

قصور مشترك

● مايزال خبراء التعليم العالي يلقون باللائمة على كاهل التعليم الأساسي والثانوي فيما يتعلق بضعف المخرجات الجامعية.. كيف تنظرون الى ذلك؟!

– حقيقة الموضوع محيّر.. لأن من يعلّموا لدينا هم مخرجات الجامعات، لكني لا أريد أن أقول أن ذلك السبب، فهناك قصور أساساً في التعليم الثانوي وهي الحلقة الأولى، لكن ليس التعليم منها، وهذه قضية جوهرية، وعندما نتكلم عن وجود قصور نحن نتحدث عن الوصول الى صيغة أفضل، لأن طموحنا أن يكون تعليمنا كذلك، ومثلما هو موجود قصور في التعليم العالي وقصور في قضايا العمل الاجتماعي، يوجد كذلك قصور لدينا، ومن جانبنا الآن أن نسعى إلى ايجاد استراتيجية وطنية للتعليم الثانوي أشركنا فيها وزارة التعليم العالي، ووزارة التدريب الفني والمهني، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء في مجال التربية، وأيضاً خبرات دولية كي تساعدنا من خلال الاسترشاد بآرائها وليس لتقوم بهذا العمل، لأن لدينا كفاءات ورؤى حول ما نريد، لكن نريد لهذا العمل أن يكون ناضجاً وعلمياً ومتكاملاً، ولنا الآن أكثر من خمسة أشهر نعمل في الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي عبر ورش عمل في مختلف محافظات الجمهورية سألنا فيها المدرّسين والموجهين وخبراء التربية، سألنا أيضاً وزارة التعليم العالي والجامعات والغرف التجارية ومؤسسات المجتمع المدني والتعليم الفني لأن كل هؤلاء شركاء معنا ينبغي أن يكون لهم دور فاعل في الاسهام معنا في كيفية إعداد جيل المستقبل وماهي الامكانيات الوطنية لذلك، وهذا ما نسعى اليه ليصبح لدينا استراتيجية وطنية للتعليم الثانوي تكمل الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي وتخدم الاستراتيجية الوطنية للتعليم الجامعي والفني وتخدم رؤية اليمن لعام ٢٠٢٥م وخطط اليمن وبرامجها لا تتعارض معها.

● هل أنتم راضون عن النتائج التي يحققها مشروع الإحلال؟!

– دعني أقول أن الإحلال له جانبان.. الأول: وطني، والثاني: تربوي، الجانب الوطني أنه كان لدينا خريجو جامعات لم يتم توظيفهم منذ سنوات، والجانب التربوي أن (٧٠ – ٨٠٪) ممن تم إحلالهم وهم جامعيين تم إحلالهم بدلاً عن عمالة لم تكن مؤهلة قد تكون لها خبرة، لكنها لم تكن مؤهلة، لقد أحللنا جامعيين يمنيين في الفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، والانجليزي محل بعض الأخوة مع احترامي وتقديري لهم كانوا نجارين وحدادين وصنائعيين، وأنا أقول هذا الكلام ومسئول عنه تماماً – وبالتأكيد فقدنا خبرات عربية خصوصاً سودانية وعراقية ومصرية خدموا التعليم منذ فترة طويلة – ولكن كم عدد من كانوا مؤهلين فأنا أتحدث عن خمسة آلاف معلّم ومعلّمة – الأمر الثاني نريد من الخبرات العربية الموجودة أن تزيد من عملية الإثراء.. الى جانب ذلك نسعى الى تأهيل مستمر لمن تم إحلالهم، فلدينا برامج تأهيل وتطوير رصدنا لها نحو ٦٠ مليون دولار هدفها رفع كفاءة المعلمين وتأهيلهم – فليس لدينا مانع من وجود خبرات في التخصصات نستفيد منها، نعم فقدنا خبرات لكن ليس كل من تم الإحلال بدلاً عنه خبيراً، وفي الأخير لابد من الاستفادة من المخرجات الوطنية وهذا هدفنا.

قنوات مهمة

● قنوات تحريك الأنشطة الصفية بالمدارس ضرورة ينبغي تواجدها.. ماهي خطتكم في هذا الاتجاه؟!

– نسعى لايجاد هذه الجمعيات، والمسألة مسألة مراحل، فالآن لدينا استقرار في المدرسة بعد أن صار كادرها معروفاً، وبدأنا نتحدث عن ساحات النشاط وغرف الأنشطة والمختبرات المعملية، ونحن في طريقنا الى تفعيل الأنشطة اللاصفية باعتبارها عملاً تربوياً مكملاً، فالنشاط اللاصفي أمر مهم في الجوانب الرياضية والثقافية والابداعية وما يخدم المجتمع، ونلاحظ دور مجالس الآباء الذي نقوم الآن بإعداد دورات تدريبية لتنشيطها كي يصبحوا شركاء حقيقيين في قيادة العمل داخل المدرسة ليس فقط تقديم دعم مادي، ونحن لا نطلب من هذه المجالس دعماً مالياً فقط، بل الاسهام في تنشيط عمل المدرسة، لأن وجودهم الى جانب العاملين بالمدرسة سيجعل النشاط مستمراً ومتميزاً وسيجعل من ادارة المدرسة أكثر نشاطاً.

هدف ربحي

● أين دور وزارة التربية والتعليم في الاشراف على التعليم الأهلي والخاص الذي مازال دون مستوى الشراكة؟!

– هناك مدارس متميزة وأخرى ليست كذلك، وإجمالاً نشجع هذا النوع من التعليم باعتباره شريكاً في العملية التعليمية ويتبع وزارة التربية والتعليم، وقد بدأنا بتطبيق الاشراف التربوي عليهم، وجميع المدارس تأخذ مناهج الوزارة، وعملنا توصيفاً للإدارات المدرسية وآلياتها تصدر من المحافظين بناءً على ترشيح مجلس الأمناء وفقاً لشروط معينة، لكن مايزال هناك من ينظر الى أن الهدف الوحيد من التعليم الأهلي هو الربح وهنا الخلاف – ونحن لا نختلف حول ذلك بشرط أن يكون الهدف الربحي واحداً من جملة الأهداف العامة للتعليم – وأعتقد أن بعض المستثمرين لم يدركوا هذا البُعد فكانت بدايتهم غير موفقة، بينما يوجد من يستحق الشكر والتقدير ممن ولجوا هذا القطاع للاستثمار فيه.

● بسعي حثيث تعملون لايجاد مراكز للموهوبين.. ما جديدكم في هذا الاتجاه؟!

– لدينا الآن فكرة لايجاد مراكز للمبدعين والموهوبين سواءً كانوا في مجال الرياضة أو الفنون وفي كل المجالات المختلفة، وعندنا خطة لذلك وادارة متخصصة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأتينا بخبير متخصص في هذا المجال، وحالياً مشروع تطوير التعليم لديه اهتمام بهذا التوجه من أجل الوصول الى الاهتمام بفئة مميزة سعياً لاكتمال اطار العمل التربوي.

خارطة مدرسية

● كيف تتغلبون على مشكلة التشتت السكاني؟

– التشتت السكاني واحد من المشكلات التعليمية فلدينا نحو (١٠٥,٠٠٠) تجمع سكاني لـ ٢٠ مليوناً وفي مصر يوجد ٣٥ ألف تجمع سكاني لأكثر من ٨٠ مليوناً، ومشكلتنا تكمن في أننا نعاني من التشتت السكاني في بيئة وعرة، وهذا أدى الى ضرورة وجود المدارس في كل قرية، ونحاول استغلال الامكانات المتاحة وفقاً للخارطة المدرسية الجديدة وبرنامج علمي، فكل محافظات الجمهورية موجودة على الخارطة ومرتبطة بالسكان وعامل الفقر والخدمة التعليمية، وبالتالي نستطيع من خلال الخارطة المدرسية أن نعرف المناطق التي لم تخدم بعد ونسعى لايصال الخدمة اليها.

موضع الدراسة

● مرة أخرى نعود لقضية المناهج.. هل من مراجعة لهذه المناهج؟

– الآلية التي بنيت عليها المناهج هي وجود النشاط أكثر ووجود دليل معلم وتدريب جيد ومكتبة، لكن مع ذلك بدأنا نأخذ ملاحظات الموجّهين وأولياء الأمور والمربين ومنظمات المجتمع المدني وهي الآن موضع الدراسة، هل بالفعل الوضع القائم جيد أم لا وما المفترض تغييره – وهنا نؤكد أن العملية ديناميكية وخلال هذا العام سنراجع جميع مناهج ١ – ٣ – حجم الكتب، المستوى العلمي للمادة، مستواها، طريقة تقديمها، أسلوبها، هل هي سليمة، وما مقدار التغيير المطلوب؟!

إهتمام أكبر

● جدول أجور المعلمين مايزال بحاجة لمراجعة.. كيف تعملون على ذلك؟

– بالرغم من أن جدول أجور الاستراتيجية الوطنية لم يتم اعتماده بعد، لكن ضمن أهداف الاستراتيجية هو الاهتمام بفئات محددة وفئة المعلمين ستلقى اهتماماً أكبر وهذا ما أكده لنا المختصون بوزارة الخدمة المدنية والتأمينات، لأن طبيعة العمل التربوي تستدعي وجود كادر متميز، ونحن متفائلون بالاستراتيجية الوطنية للأجور لأنها ستكون منصفة لكل المعلمين.

انجازات كبيرة

● ماذا في جعبتكم للعيد الخامس عشر للوحدة اليمنية على صعيد المشاريع الاستراتيجية؟

– في هذا العيد سيتم افتتاح عدد كبير من المدارس تقدر بنحو ١٥٠ مدرسة جديدة في مختلف محافظات الجمهورية وهناك أيضاً عدد من المدارس ترميم وتوسيع الى جانب افتتاح مطابع المكلا التي تكلف ملياري ريال وهي الانجاز الأبرز.. كما أن لدينا الكثير من الخطط والبرامج للتطوير وتقييم السنة الأولى من تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي باعتباره تقييماً مهماً لمعرفة ماذا حققنا وكيف نجحنا وماهي المعوقات، خاصة بعد حصول اليمن على قرض التوسيع الذي يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون دولار.

مسار سريع

● الأمية ماتزال المعوق الأبرز أمام التنمية.. ما مقدار الاهتمام بهذا الأمر في أجندتكم؟!

– لم يحظ قطاع محو الأمية بالاهتمام الكبير خلال الفترة الماضية، لكن الوزارة ضمن خطتها للاهتمام بمحو الأمية رصدت ميزانية ضمن برنامجها في مشروع التطوير، وقد دفعنا ميزانية المبالغ التي تعطى للمتعاقدين، أيضاً لدينا خطة خلال ٢٠٠٦م شبيهة بخطة المسار السريع وخطة مشروع تطوير التعليم، وربما نحصل على دعم دولي بإعتبار الأمية واحدة من معيقات التنمية والديمقراطية، ولا يمكن الحديث عن هذه المفاهيم وتطورها ما لم يكن هناك اهتمام كبير بمجال محو الأمية وتعليم الكبار.

تصوير /فؤاد الحرازي

❑ ٦٠ مليون دولار للتدريب والتطوير.. ومناهج (١-٣) ستراجع هذا العام

❑ التعاون مع مكتب التربية العربي الخليجي فني.. وتوحيد المناهج لم يطرح

❑ المعلمون سيحظون باهتمام أكبر في الاستراتيجية الوطنية للاجور
❑❑ قريبا.. استراتيجية وطنية للتعليم الثانوي.. وقد بدأنا المشروع منذ خمسة أشهر